المحاضرة الثالثة:

الميزانية العامة

الجزء الأول

إنطلاقا من كون الدولة تسير على نهج منضبط وواضح ووفق برنامج معد بناءا على دراسة سابقة للقيام بتأدية نفقاتها و تحصيل إيراداتها فإنها تقرر ما ستقوم به من أنشطة ومشروعات خلال فترة زمنية معينة محددة، غالبا ما تكون سنة وتقدر مقدار النفقات الضرورية لتنفيذها و الإيرادات المحتمل الحصول عليها لتغطيتها وهذا التقدير للنفقات و الإيرادات عن فترة مقبلة (سنة) عي ما يطلق عليه الميزانية العامة.

أولا: مفهوم الميزانية العامة

1. **تعريف الميزانية العامة:** هي خطة مالية تجمع بين النفقات و الإيرادات التي تتوقعها الحكومة وتعتمدها السلطة التشريعية، وتوجيهها القنوات التي تتحقق من خلالها أهداف السياسة المالية خلال مدة معينة هي سنة عادة.

كما تعرف أيضا بأنها وثيقة هامة مصادق عليها من طرف الهيئة التشريعية (البرلمان) ، تهدف الى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة.

والإيرادات العامة اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة ، عادة ماتكون سنة.

2. **محتوى الميزانية العامة:** إنطلاقا من التعاريف السابقة للميزانية العامة، يتضح بأنها تضم قسمين هامين يشكلان العنصران الأساسيان اللذان تقوم عليهما المالية العامة ، وهما كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة، ولذا سنتحدث عن كل قسم منهما بالتفصيل.

النفقات العامة

- تعريفها: هي عبارة عن مبلغ من النقود، تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة.
- عناصرها:

✓ النفقة العامة **مبلغ نقدي** أي أنه في حالة إنفاق الدولة لمبالغ من النقود تستطيع أن تقر بأنها نفقة عامة، إلا أنه وفيما يخص ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية، إعفاء البعض من الضرائب، منح الألقاب الشرفية و الأوسمة، كل هذه تعد من قبيل الإمتيازات الخارجة عن نطاق النفقة العامة.

✓ النفقة العامة **يدفعها أحد أشخاص القانون العام** أي أنه لا بد و أن تكون النفقة من قبل الدولة أو أحد هيئاتها أو أحد الأشخاص العاملين بالدولة.

✓ النفقة العامة **تستهدف إشباع حاجة عامة** و إحداث المساواة و العدالة بين أفراد المجتمع.

- تقسيمات النفقات العامة: هناك تقسيمات مختلفة للنفقات العامة كل منها ترتكز على وجهة نظر معينة، نذكر هذه التقسيمات فيما يلي:

✓ تقسيم النفقات العامة من **الجانب الوظيفي**: تنقسم الى نفقات إدارية(نفقات تتعلق بسير المرافق العامة)، من أمثلها: العدالة، الأمن ، الدفاع.

نفقات إقتصادية (الأموال التي يتم إنفاقها من أجل تحقيق أهداف إقتصادية) ، من أمثلتها: الإنفاق على المشاريع الإقتصادية، والإعانات للمشاريع..

نفقات إجتماعية(تنفق لتحقيق أهداف إجتماعية) ، مثالها: التعليم، الصحة، الضمان الإجتماعي.

نفقات مالية ، وهي تلك التي تقدم لسداد الفوائد وأقساط الدين العام.

✓ تقسيم النفقات العامة من **الجانب النظري:** تنقسم الى نفقات عامة عادية و غير عادية، فالنفقات العادية (تتجدد كل فترة زمنية كسنة الميزانية)، مثالها: رواتب الموظفين وهي تمول من إيرادات عادية مثل الضرائب و الرسوم.

أما النفقات غير العادية (وهي التي تلزم لمواجهة ظروف طارئة ولا يلزم تكرارها)، مثل: إعانات منكوبي الزلازل أو الفيضانات، أو تمويل حرب وهي تمول من إيرادات غير عادية مثل القروض.

إلى جانب النفقات العادية وغير العادية، نجد النفقات الحقيقية و التحويلية، أما عن النفقات الحقيقية (هي التي تؤدى مباشرة الى تنمية الإنتاج القومي الجاري أي نفقات منتجة وهي تكون نفقات بمقابل) ، مثل: الأجور و المرتبات، التعليم، الصحة، الإستثمار العام.

أما النفقات التحويلية(هي التي تؤدى الى زيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر و لكنها تؤدى الى إعادة توزيع الدخل القومي وتقدمها الدولة الى الأفراد بدون مقابل)، مثالها: التأمينات الإجتماعية، الإعانات الإجتماعية.

وتحتل النفقات التحويلية في الوقت الحالي تحتل أهمية أكبر من النفقات الحقيقية نتيجة زيادة حجم الإعانات الإجتماعية.

<u>بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الجزائر</u>:

تنقسم الى قسمين ، حسب ماجاء به قانون 84-17 المتضمن القانون الأساسي لقوانين المالية، تتمثل هذه النفقات في:

✓ مصارف التسيير: وهي الإعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على إنفراد طبقا لقانون المالية لسنة معينة، فكل وزارة لها غلاف مالي خاص بها، ثم تأتي السلطة التنظيمية وتوزع هذه الإعتمادات على كل وزارة، مثالها نجد: المنح العائلية، رواتب الموظفين..الخ، وتجدر الإشارة إلى أن هاته النفقات نشاطها غير إستثماري أي أنها لا تترقب قدوم موارد بل هي نفقات نشاطها إستغلالي.

✓ مصاريف التجهيز: وهي نفقات لها الطابع الإستثماري ، توزع هذه النفقات على قطاعات النشاطات المختلفة و هو تجهيز المرافق العامة فيما يتضمن حسب سيرها.

هذه النفقات بإختصار تتكون من النفقات الخاصة بالإستثمارات الموجهة لقطاعات النشاط الإداري و الإقتصادي.

الإيرادات العامة

(مصادر تمويل الخدمة)

- تعريفها: الإيرادات العامة هي بمثابة مداخيل للدولة تنفقها في توفير الموارد اللازمة، إذا هي تلك الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة بغرض تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية. وتعد الإيرادات العامة مكون هام في السياسة المالية.
- تقسيماتها: لقد تعددت أنواع الإيرادات العامة، ويمكن تصنيفها الى قسمين:

✓ الإيرادات العامة **العادية:** هي تلك الإيرادات التي تتكرر دوريا في الميزانية وتشمل بصفة خاصة:

إيرادات الدومين (أملاك الدولة)، وحصيلة الرسوم ، وحصيلة الضرائب، غير أن ذلك لا يعني أن هذه الأنواع الثلاثة هي الموارد العادية الوحيدة للميزانية، إذ تشتمل الميزانية على موارد أخرى تتكرر سنويا ولكن لعدم ضخامة رقمها ولندرة ما تثيره من إشكالات ، لا تستحق أن تكون محل دراسة خاصة مثال ذلك الغرامات القضائية و الجزاءات الإدارية و غيرها.

✓ الإيرادات العامة **غير العادية:** يقصد بها تلك الموارد التي لا تتكرر- بطبيعتها- بطريقة منتظمة (دوريا أو سنويا) في الميزانية. وأهم هذه الموارد القروض العامة التي تلجأ الدولة أحيانا إلى عقدها، ولكن إذا كانت القروض العامة التي تعقدها الدولة بطرق مباشر مع المقرضين من أفراد أو مؤسسات مالية، هي من أهم الموارد غير العادية للدولة، فلا يعني ذلك أنها المورد غير

العادي الوحيد، فقد تتضمن ميزانية الدولة موارد غير عادية أخرى مثال ذلك ثمن بيع أملاك الدولة الخاصة أو قيمة بعض الأموال المصادرة لأسباب إستثنائية.

من الإيرادات غير العادية نجد أيضا الإصدار النقدي الجديد(أي الإلتجاء إلى التضخم) الذي تلجأ إليه الدولة أحيانا.